http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1561) السنة السادسة - الثلاثاء (21) تموز 2009

المالكي يبدأ جولة للخروج من العقوبات الدولية والتعاون مع واشنطن

الملف العراقي على طاولة مجلس الامن والبيت الابيض

بغداد / نصير العوام

يتوجه اليوم الثلاثاء رئيس الوزراء نوري المالكي الى نيويورك لمطالبة مجلس الامن الدولي بإخراج العراق من طائلة الفصل السابع، قبل ان يبحث مع الرئيس باراك اوباما اتفاقية التعاون الستراتيجي فضلا عن مسائل اخرى.

وقال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد حميد معله: ان زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى واشنطن مهمة للعراق في ظل مرحلة ما بعد الانسحاب. واشار معله في تصريح لـ(المدى) امس ان العراق بحاجة الان الى اجراء زيارات دولية مكثفة لتعزيز دوره الاقليمي وان هذه الزيارة ستحقق مردودا ايجابيا، ونحن ننتظر نتائجها وما ستسفر عنه لقاءات المالكي في واشنطن.

فيما قال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد عباس البياتي: ان المالكي سيناقش في واشنطن الملفات الساخنة والتي يشغل تنفيذها الحكومة للفترة المقبلة، باعتبارها المحطة النهائية لاستعادة السيادة الكاملة للبلاد. واضاف البياتي في تصريح لـ(المدى)ان هذه الزيارة ستتركز حول محاور تحقيق تطمينات اكثر من الجانب الاميركي باخراج البلاد من البند السابع، وحث الشركات الاميركية والعالمية على الاستثمار في العراق.

ومن المقرر ان يلتقي رئيس الوزراء الامين العام للامم المتحدة بان كي مون لبحث القرارات الدولية وخصوصا ما يتعلق باخراج العراق من البند السابع.

ويطالب العراق بخفض نسبة الاقتطاع من عائداته النفطية كتعويضات يتوجب عليه تسديدها للكويت في اطار عقوبات الامم المتحدة المفروضة عليه ضمن البند السابع لميثاق الامم المتحدة الذي يتيح التدخل العسكري، وذلك بعد غزو نظام صدام الكويت في العام ١٩٩٠.

وقد ارغم مجلس الامن العراق على دفع ٥٪ من عائداته النفطية لصندوق تابع للامم المتحدة للتعويض عن الغزو، في حين يطالب بخفضها الى واحد بالمئة. وسبق للعراق ان دفع اكثر من ١٣ مليار دولار كتعويضات للكويت ولا يزال يتعين عليه ان يدفع اكثر من ٢٥ مليار دولار فضلا عن ديون مستحقة تقدر بـ ١٦ مليار دولار.

وتلقى الصندوق طلبات للتعويض قدرها ٣٦٨ مليار دولار، الا انه اقر ٥٢ مليار دولار فقط بينها ٣٩ مليارا للكويت، وذلك استنادا الى ارقام من الكويت ومن الصندوق.

من جهة اخرى، قال البياتي ان المالكي سيتوجه بعد ذلك للقاء الرئيس باراك اوباما لبحث تفعيل تطبيق اتفاقية انسحاب القوات الاميركية والتعاون في مجال تدريب قوات الامن العراقية كما سيوجه خلال الزيارة الدعوة للشركات الاجنبية للاستثمار. واضاف ان الوفد المرافق لرئيس الوزراء، يضم وزراء الخارجية هوشيار زيباري والدفاع عبد القادر جاسم العبيدي والداخلية جواد البولاني ومسؤولين اخرين.

من جهته، قال علي الموسوي المستشار الاعلامي للمالكي ان "العلاقة مع الولايات المتحدة متشعبة ومعقدة، ونجح الطرفان في تحقيق الامن في العراق، كما ان هناك اتفاقية انسحاب القوات الاميركية". واضاف بحسب (فرانس برس) ان "الجانبين العراقي والاميركي يرغبان في انعكاس هذه النجاحات على جوانب اخرى". وتابع "بعد زيارة نائب الرئيس الاميركي جوزف بايدن، لمسنا رغبة لدى الجانب الاميركي في تعميق التعاون في مجالات مختلفة واعتقد ان الزيارة تشكل فرصة مناسبة، لبحث هذه المسائل وتحقيق تقدم في الصناعة والتعليم والاستثمار". واكد الموسوي ان "النجاحات الامنية دفعت بالحكومة الى التفكير بتعميق العلاقات مع اميركا في مجالات عدة في مقدمتها الاقتصاد والتعليم في حين يحتل المجال العسكري مرتبة متدنية". واشار الى ان "المالكي يبلغ كل طرف يزور العراق رفضه التدخل في الشؤون الداخلية". وختم قائلا ان "بايدن ابلغ المالكي رسالة من اوباما تتضمن رغبة الولايات المتحدة في توسيع العلاقات بين البلدين واستعدادها لتقديم المساعدة والدعم شريطة ان تطلب الحكومة العراقية ذلك".

الى ذلك كشفت صحيفة "لوس أنجلس تايمز" الأمريكية عن نية المالكي زيارة قبور الجنود الأمريكان في مقبرة "ارلنجتون" الوطنية الأمريكية خلال جولته في واشنطن. وذكرت الصحيفة في عددها الصادر امس الاثنين أن "هذه الخطوة السياسية هي خطرة من رجل مقبل على انتخابات وطنية"، مضيفة أن "المالكي انكب على تكوين نفسه كوطني عراقي لتوسيع سمعته وانه وصف انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية بالنصر لحكومته على المحتلين". ونقلت الصحيفة عن مسؤول عراقي انه "بعد انسحاب القوات الأمريكية إلى قواعد خارج المدن ومن ثم الانسحاب الكلي نهاية ٢٠١١ فان المالكي يجد من المناسب تقديم بيان يقدر فيه الشعب الأمريكي".

ونقلت الصحيفة أيضا عن سامي العسكري المقرب من المالكي أن "الأخير يريد إخبار الإدارة الجديدة في واشنطن أن الغزو الأمريكي للعراق لم يكن خطأ ولا صحيحا". وأفادت الصحيفة أنه "على الرغم من تصوير المالكي نفسه كقائد خلص العراق من القوات الأمريكية بالتفاوض والاتفاق على جدول زمني مع إدارة بوش، لكنه يصر بالقول على واشنطن ان لا تنسى كليا الاستثمارات بمليارات الدولارات وحياة أكثر من ٤٠٠٠ جندي قضوا في العراق".

البيت الابيض الاميركي

رؤية اميركية: المصالحة الوطنية تتطلب سنوات عدة

واشنطن / الوكالات

اعتبر معهد واشنطن الاميركي للدراسات أن هناك الكثير من الاسباب التي تجعل العراقيين يخوضون تجربة تعايش صعبة في المستقبل المنظور، خاصة أن المصالحة الوطنية، في ظل الظروف والاوضاع التي يواجهها العراق حاليا اذا ما كان لها ان تتحقق، ستكون عملية بحاجة الى سنوات.

وقال مايكل ايزنستاد مدير برنامج الابحاث العسكرية والامنية بالمعهد في تقرير تحت عنوان "الطريق غير الموثوق للعراق نحو المصالحة الوطنية"، ذكر فيه أن "الادارة الاميركية ستثير مع رئيس الوزراء نوري المالكي عندما يزور واشنطن قضية المصالحة في اطار الجهود القائمة لانشاء نظام سياسي مستقر في العراق". واوضح أن "التقدم في هذا الملف يبقى متعثرا بسبب العنف المستمر والشكوك المتبادلة والسياسات الحزبية، وهو ما يثير تساؤلات حول الاحتمالات النهائية لعملية المصالحة الوطنية".

واعتبر التقرير أن "التجربة اظهرت أن المجتمعات التي سارت على طريق المصالحة لتعزيز اتفاقيات السلام المحلية، صار لديها فرصة افضل لتجنب المزيد من الصراعات الاهلية مقارنة بالمجتمعات التي لم تقم بمثل هذه المصالحات"، مشيدا "بالمصالحات التي شهدتها دول مثل الارجنتين، تشيلي، السفادور، هندوراس، موزمبيق، جنوب افريقيا والاوروغواي، وهي كلها كانت بحاجة الى قيادات شجاعة وصاحبة رؤية، وهو ما لا يتوفر للعراق حاليا". وبعدما كانت المصالحة قبل العام ٢٠٠٣، مرتبطة، بالتفكير الاميركي والعراقي، بمرحلة صدام، فانها الان بعد ستة اعوام على التمرد والحرب الاهلية، تحتاج الى التركيز على العنف بين الجماعات العرقية والطائفية وبين المتمردين السابقين والحكومة العراقية.

واشار التقرير الى أن "هناك تحديات امام المصالحة العراقية، من شأنها ان تجعلها اكثر تعقيدا، من بينها، استغلال الاحزاب السياسية للنزاعات الطائفية والعرقية، وهو ما يمثل "التحدي الاكبر" امام أية مصالحة، لان هذه الاحزاب من مصلحتها الحفاظ على الوضع القائم، كذلك مسألة استمرار العنف الذي على الرغم من تراجعه الا انه يحول دون شفاء الجروح القديمة، ويشق جروحا جديدة، ويثير احتمال تجدد الحرب الاهلية". وبين أن من بين التحديات ايضا "استمرار الخلافات العميقة حول قضايا جوهرية، مثل "ازالة البعثية" وقانون النفط وكركوك، وتقسيمات السياسة العراقية، والتدخل الخارجي في الشؤون العراقية مثلما تفعل سوريا ودول الخليج وايران". وخلص التقرير الى القول إنه "بسبب كل هذه الاسباب، فمن المرجح أن يتعايش العراقيون بصعوبة في المستقبل المنظور، والمصالحة الوطنية اذا تحققت اصلا فانها ستستغرق سنوات". وعلى ضوء ذلك دعا التقرير الى "منع نشوب عنف واسع النطاق كضرورة شرطية لنجاح أية مصالحة، وأنه يجب ان تكون من اولويات الولايات المتحدة في العامين المقبلين، الضغط على الحكومة العراقية لخلق وظائف مستدامة للمحاربين والعسكريين السابقين الذين شاركوا في التمرد.

سكان الاهوار ومزارعو الرز مهددون بكارثة

العراق يدعو سوريا وتركيا الى اجتماع عاجل اثر تدني منسوب الفرات

بغداد / المدى

دعت وزارة الموارد المائية امس الاثنين تركيا وسوريا الى اجتماع "عاجل" اثر تدني كميات المياه المتدفقة في الفرات الى ٢٥٠ مترا مكعبا في الثانية.

وافاد بيان للوزارة انها تدعو الى "عقد اجتماع عاجل على مستوى الوزراء والخبراء للدول الثلاث مطلع آب المقبل لبحث موضوع تقاسم المياه المشتركة وتذبذب الايرادات المائية الواصلة الى العراق".

واكدت ان الكميات الواصلة الى العراق عبر الفرات في "منطقة حصيبة على الحدود مع سوريا ما تزال متدنية جدا" مشيرة الى ان "معدلات التصاريف للايام العشرة الماضية لم تتجاوز ٢٥٠ مترا مكعبا في الثانية".

وتابع ان "هذه الكمية غير كافية لتأمين المياه للزراعة والاستخدامات الاخرى".

وكانت الوزارة اعلنت اواخر الشهر الماضي ان تركيا زادت كميات المياه المتدفقة في الفرات بنسبة خمسين بالمئة لتصل الى ٥٧٠ مترا مكعبا في الثانية المنسوب الذي يطالب به العراق لزراعة الارز في وسط البلاد وجنوبها. فيما اعلن وزير الموارد المائية جمال رشيد عبد اللطيف ان العراق بحاجة الى ٥٠٠ متر مكعب في الثانية حدا ادنى لتأمين زراعة ٥٠٪ من المساحات المخصصة لمحصول الارز وكذلك لاغراض الري والشرب.

وكان معدل تدفق المياه في النهر فور دخوله الاراضي العراقية ٢٣٠ مترا مكعبا في الثانية في ايار/مايو الماضي قبل زيادته الى ٣٦٠ مترا مكعبا. وقد طلب العراق من تركيا زيادة الكميات الى ٧٠٠ متر مكعب في الثانية. ويعقد وزراء المياه والري في سوريا والعراق وتركيا اجتماعات من وقت لاخر لبحث التعاون بين دولهم في هذا المجال.

وينبع نهرا دجلة والفرات من الجبال التركية ويرويان العراق من الشمال الى الجنوب قبل ان يشكلا شط العرب الذي يصب في مياه الخليج.

بدوره، قال النائب عن حزب "الفضيلة" كريم اليعقوبي ان "التقارير الفنية تشير الى انخفاض حاد في دجلة والفرات وخصوصا في الفرات حيث تدنت كميات المياه الى ادنى مستوى منذ اكثر من عام". واضاف بحسب فرانس برس ان "السدود التركية المقامة على الفرات تحوي خزينا هائلا من المياه نظرا لكثرة المتساقطات من الامطار والثلوج". واكد "فشل كل المحاولات التي قام بها المسؤولون العراقيون لاقناع الجانب التركي رغم توقيع الحكومة اتفاقية الشراكة التجارية مع تركيا ويرفض مجلس النواب العراقي المصادقة عليها الا بعد تضمينها بندا يؤمن حصة العراق المائية".

الى ذلك، قال قائمقام قضاء الجبايش في محافظة ذي قار كاظم ملك ان "مئة عائلة رحلت من الاهوار بسبب شح المياه مما يؤثر في معيشتها ومصادر رزقها المتمثلة ببيع الاسماك والقصب". واضاف ان "الجفاف بات يشكل تحديا حقيقيا لادراة القضاء وابنائه".

وفي هذا السياق، قال مدير ناحية الإصلاح شرق الناصرية علي حسين رداد ان "ثمانين عائلة تسكن هور ابو زرك غادرت المنطقة المذكورة" مضيفا ان "العدد قابل للزيادة بسبب شح المياه".

من جهته، اوضح مقداد الياسري رئيس تعاونية المزارعين في المحافظة ان "قلة المياه في الفرات واهوار الجبايش اسفرت عن الغاء زراعة محصول الارز ما يلحق ضررا بصغار الفلاحين الذين يعتاشون على هذه الزراعة". ونزح مئات السكان خلال نيسان وايار الماضيين من اهوار الجبايش بسبب شح المياه ايضا.

قالت ان أعداد العائدين إلى العراق في ارتفاع

وزارة المهجرين تحيل ملف لاجئي الخارج الى المفوضية السامية

بغداد / المدى

أكد الناطق الرسمي لوزارة المهجرين والمهاجرين كريم الساعدي ان الوزارة أحالت ملف اللاجئين العراقيين المقيمين في الخارج إلى المفوضية السامية لحقوق اللاجئين مؤكدا ان الوزارة معنية بالنازحين داخليا والمرحلين.

وقال الساعدي بحسب جريدة الرأي الاردنية أن المفوضية هي التي تحسم الأعداد، ونعتمد على تصريحاتهم في هذا الشأن، ولكن لدى الوزارة استراتيجيتها في العمل على عودتهم الطوعية وذلك بإرسال مبعوثين إلى الدول التي تستضيفهم، مضيفا ان الوزارة استطاعت عبر لجنة استقبال العائدين من إعادة الكثير منهم وتم نقل الراغبين بالعودة من سوريا خلال الستة اشهر الأولى من العام بست رحلات جوية، وأربع رحلات من الأردن، اثنتان جوا واثنتان برا.

واشار الى ان الوزارة معنية بالنازحين العراقيين داخليا، وان موضوع حصر ومعرفة أعداد اللاجئين في الدول المضيفة وهي الأردن وسوريا وإيران يخص المفوضية وليس لدينا قاعدة بيانات، ولكن لدى الوزارة قاعدة بيانات تخص النازحين والمهجرين في الداخل. وبين الساعدي الذي يزور الأردن أن البيانات المتوفرة لدى الوزارة تشير إلى ارتفاع أعداد العراقيين العائدين إلى البلاد خصوصا من سوريا بحيث تشير المعلومات أن عددهم انخفض من (٢٢٤) ألفا إلى (١٨٠) ألفا.

وعزا الناطق استمرار العراقيين في التسجيل لدى المفوضية إلى رغبتهم في الهجرة للخارج وبالاخص المسيحيين العراقيين الذين يحظون بتشجيع من الدول الغربية "رغم أننا نعتبرهم زهرة العراق" وليس لاسباب أمنية بحسب تعبيره.

وقال أن الوزارة تتعاون مع جميع المنظمات العاملة في العراق وخصوصا مع المفوضية لأنها شريكة وداعمة لسياسة الوزارة، كما أنها تلعب دورا واضحا عبر الزيارات المتعاقبة لرئيس المفوضية وكوادرها ونتوقع أن تزور رئيسة المفوضية اليوم الوزارة. ٢٠٠٣. وذكر أن عودة العراقيين إلى ديارهم من الداخل والخارج جاءت لأسباب منها فرض القانون واستتباب الأمن في جميع مدن العراق، وهو العامل الرئيسي، معتبرا انسحاب القوات الأمريكية إلى خارج المدن عاملاً يقوم على أساس تبادل الخبرات.

وأوضح أن الوزارة تقدم مساعدات وامتيازات للعائلات الراغبة في العودة، منها نقلهم جوا وإعطاؤهم بدل مواصلات من المطار إلى مركز بغداد، وبعد مراجعة المراكز، وتقدم لهم الحكومة (٩) آلاف دولار إضافة إلى أنها تعيدهم إلى دوائرهم وتسهل إعادة أطفالهم إلى المدارس، خصوصا وان البعض منهم يستغل العطلة الدراسية الصيفية للعودة، كما تقدم قطعة ارض لكل مواطن تم تهجيره قسريا قبل عام

وأشار إلى أن توقعات الحكومة بحدوث أعمال إرهابية بعد الانسحاب كانت أقل بكثير مما هو متوقع، مشيرا إلى أن أقل المدن العراقية تحدث فيها أعمال إرهابية هي بغداد، وقال نتوقع أن تشهد الأيام القادمة عودة النازحين وهناك الكثير ممن يرغبون في ذلك والإحصاءات الأخيرة تبين أن (٤٠٪) من النازحين عادوا إلى ديارهم.

ووصف الوضع الأمني في العراق الآن بالجيد مقارنة مع ٢٠٠٥، ولكنه غير مستقر بالكامل، مشيرا إلى أن هناك بوادر ايجابية بأن الوضع في العراق بدأ بالتحسن منها بدء الشركات الأجنبية المعتمدة بالاستثمار بالعراق، إضافة إلى الانسحاب الأمريكي، وائتلاف القوى الوطنية فيما بينها.

اجهزة انذار خاصة لحماية دور العبادة من المتفجرات

الداخلية تتخذ سلسلة اجراءات لمنع تكرار الاعتداء على الكنائس

بغداد / المدى

شكلت وزارة الداخلية لجنة خاصة يترأسها وكيل الوزارة لشؤون الشرطة اللواء حكمت موسى وعضوية عدد من كبار الضباط والمسؤولين في الوزارة، لمتابعة إجراءات حماية الكنائس ودور العبادة المسيحية وتعزيز القوات الامنية التي ترابط بالقرب منها في بغداد والمحافظات الأخرى.

وقال وكيل وزارة الداخلية اللواء أحمد أبو رغيف بحسب وكالة (آكي) الايطالية للأنباء امس الاثنين، إن "وزير الداخلية جواد البولاني أمر بتشكيل قوة خاصة لحماية الكنائس ودور العبادة التي يؤمها المسيحيون اثناء مناسباتهم الدينية، خاصة بعد تعرض بعض هذه الدور إلى تهديدات إرهابية لم تكشف ماهيتها، فيما استهدف البعض الاخر بعمليات تفجير بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة".

وأشار أبو رغيف إلى أن "هذا الموضوع كان ضمن اولويات اهتمام الوزارة بالتنسيق مع القوات الأمنية الأخرى لتوفير مستوى عال من الامان لجميع دور العبادة، وقطع دابر الإرهابيين الذين يحاولون تعكير صفو الأجواء الايجابية وتقويض الانتصارات الأمنية التي يعيشها العراقيون بعد الانسحاب الأميركي من المدن وتسلم القوات الامنية العراقية لمهامها بشكل كامل".

وبدأت القوات الاميركية انسحابها من المدن والبلدات منذ الثلاثين من حزيران الماضي، تنفيذا للاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن، والتي دخلت حيز التنفيذ بداية العام الجاري.

ونوه ابو رغيف إلى أن "دور المواطن في مساعدة هذه القوات المتخصصة بحماية هذه الأماكن المقدسة لا يقل أهمية عن دور القوات الامنية من خلال الابلاغ عن أية حالات مشبوهة يمكن ان تساعدها في القبض على المجرمين قبل تنفيذ عملياتهم الإرهابية" حسب قوله.

على الصعيد ذاته قال خبير وحدة المتفجرات في الوزارة اللواء جهاد الجابري إن "جميع قوات الوزارة المسؤولة عن حماية الأماكن المقدسة ودور العبادة تسلمت أجهزة حديثة ومتطورة للكشف عن المتفجرات، وان جميع افرادها تدربوا بشكل جيد على استخدام تلك الأجهزة"، ووصف الأعمال الارهابية التي تستهدف دور العبادة بكل اشكالها بانها "محاولة للنيل من وحدة وتماسك شعب العراق وتقويض نجاحاته في استكمال السيادة الوطنية، والإيحاء بان الوضع ما يزال بعيدا عن الاستقرار الذي ينشده الناس، واستهداف الكنائس يأتي ضمن هذا المخطط" على حد تعبيره.

هذا ولقي أربعة أشخاص مصرعهم واصيب ٣٢ آخرون في سلسلة تفجيرات هزت خمس كنائس وسط وشرق العاصمة بغداد الاسبوع الماضي، وأرغم عشرات الآلاف من المسيحيين على الفرار إلى الخارج أو اللجوء إلى إقليم كردستان خلال احداث العنف الطائفي التي شهدتها البلاد عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وكان رئيس الوزراء نوري المالكي اكد ان "حكومته تبذل كل ما في وسعها لتأمين حرية الأديان والمعتقدات وحماية دور العبادة لكافة الأديان والطوائف العراقية"، مؤكدا خلال استقباله بمكتبه قبل ايام رئيس طائفة الكلدان في العالم الكاردينال عما نوئيل الثالث دلي "حرص حكومته على توفير الأجواء الأمنية المناسبة لحماية المسيحيين العراقيين وتوفير سبل العيش الكريم لهم، وتقديم الخدمات التي تشعرهم بالاستقرار في بلدهم"، وكشف رئيس الوزراء عن "نية حكومته عقد مؤتمر ديني موسع يجمع رجال الدين من مختلف الاديان والطوائف والقوميات، ليتضح من خلاله التآخي بين جميع العراقيين" مؤكداً أن "الحكومة ستقوم بتأهيل وترميم جميع دور العبادة ومن ضمنها الكنائس" على حد قوله.

استهداف الكنائس .. جريمة لاخرى ضد العراق